

مجلة كلية الآداب

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن
كلية الآداب بجامعة مصراتة

تنشر البحوث والدراسات العلمية في
العلوم الإسلامية والإنسانية

العدد الثاني: ربيع الأول / 1436 هـ - ديسمبر / 2014م

التعدية من منظور لساني

د. صالح أحمد صافار

جامعة مصراتة

تمهيد:

مسألة التعدية التي درسها النحويون دراسة مستفيضة من حيث التركيب "الجانب القواعدي"، أي: ما يقتضيه كل فعل من مفعولات، والجانب الصيغي الصرفي المعروف عندهم بـ"أسباب التعدية أو وسائلها"، هذه الدراسة عند القدامى جاءت مبنية على معيار الاكتفاء والتجاوز، الذي أفضى إلى التقسيم الثلاثي المعروف، غير أني سأركز في هذا البحث على الجانب الدلالي المرتبط بالتركيب والصرف من منظور لساني، متبنياً المصطلح المغاربي عامة، والمغربي خاصة لدراسة هذه الظاهرة، كاشفاً فيه عن بعض الإشكالات التي أثارها بعض اللسانيين، محاولاً الإجابة عنها في هذا البحث المتواضع، والربط بين القديم والحديث، وعليه سيكون مفهوم التعدية - في هذا المبحث - مختلفاً عن مفهومه عند النحويين، كما أني سأتناول -لسانياً- المعايير التي تبناها النحويون للتفريق بين المتعدي واللازم، التي أرى أنها تحتاج إلى وقفات أخرى.

1.1. التعدية والتعدية لغة:

التجاوز: قال ابن منظور ((التعدي: مجاوزة الشيء إلى غيره، يقال: عدّيته فتعدّى: إذا تجاوز))⁽¹⁾، وفي المعجم الوسيط: تعدّى الشيء: جاوزه⁽²⁾، ويُقال: عدّا فلانٌ طَوْرَه، بمعنى جاوزه⁽³⁾، وفي الحديث: ((فالْمُؤْمِنُ الْمُوقِنُ قَدْ صَارَ هَذَا الضَّمَانُ لَهُ مَعَايِنَةً، فَاطْمَأْنَنَ إِلَى ذَلِكَ،

1- لسان العرب "عدو" 711/4.

2- ينظر 589/2.

3- ينظر معجم مقاييس اللغة "طور" 81/2 و"عدو" 230/2.

ولم يتعد إلى الحرام، والذي ضُغف يقينه بغلبة شهواته على إيمانه، فيفتتن ويتعدى إلى الحرام والشبهة ((⁽¹⁾). والتعدّي والتعدية مصطلحان نحويان أصيلان⁽²⁾.

1-2. اصطلاحاً:

عرّف الرُّماني التعدية بقوله: ((التعدية هي التي تسلط العامل على ما بعدها حتى يتعلق بها، كحرف الاستثناء في الإيجاب، وحروف الجر))⁽³⁾، وعرّفها الجرجاني بأنها التباس الفعل الواقع من الفاعل بالمفعول، يتّضح ذلك من قوله: ((كذلك إذا عدّيتَ الفعلَ إلى المفعول، فقلت: ضربَ زيدٌ عمراً، كان غرضُك أن تفيّدَ التباسَ الضربِ الواقعِ مِنَ الأولِ بالثاني))⁽⁴⁾ فالرُّماني والجرجاني ربطا التعدية بالعامليّة، وعرّفها ابنُ هشام بقوله: ((إيصال معنى الفعل إلى الاسم))⁽⁵⁾، وهو التعريف نفسه عند السيوطي⁽⁶⁾ والخضري⁽⁷⁾، بينما حصرها الرّجّاجي⁽⁸⁾ وابن عقيل⁽⁹⁾، والصبّان⁽¹⁰⁾، في نصب المفعول به، وعرّفها الرّمخشري بقوله: ((جعل الشيء متعدياً))⁽¹¹⁾.

وعرّفها الفاسي الفهري بقوله: ((تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول في التركيب))⁽¹²⁾، وعرّفها البعلبكي بقوله: ((كون الفعل متعدياً))⁽¹³⁾.

- 1- نوادير الأصول في أحاديث الرسول، محمد الترمذي: باب في أخلاق المعرفة 16/4.
- 2- ينظر الكتاب 42/1، والمفصل في صنعة الإعراب ص 341، وهمع الهوامع 248/2.
- 3- الحدود في علم النحو ص 7.
- 4- دلائل الإعجاز ص 127.
- 5- مغني اللبيب ص 578.
- 6- ينظر الهمع 134/5.
- 7- ينظر حاشية الخضري 426/1.
- 8- شرح جمل الزجاجي 273/1.
- 9- ينظر شرح ابن عقيل 533/1.
- 10- ينظر حاشية الصبان 122، 123/2، 33/3.
- 11- شرح الأمودج في النحو ص 145.
- 12- المعجم العربي، عبد القادر الفاسي ص 135.
- 13- معجم المصطلحات اللغوية ص 510.

ويرى بعض المحدثين أن الصبان فرّق بين التعدي والتعدية، حيث عدّ باء التعدي عامة وباء التعدي خاصة⁽¹⁾، وهذا حكم غير دقيق؛ لأن الصبان لم يستعمل مصطلح التعدي عند التفريق بين التعدي العامة والخاصة، بل استعمل مصطلح التعدي، يقول الصبان: ((ثم هذه التعدي التي تعاقب عليها الباءُ الهمزة، وبها يصير الفاعل مفعولاً، هي التعدي الخاصة بالباء، أما التعدي العامة التي هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم، فيشترك فيها جميع حروف الجر))⁽²⁾

وفرّق أبو البقاء بين التعدي النحوية والتعدية الصرفية بقوله: ((التعدي هي عند الصرفيين: تغيير الفعل وإحداث معنى الجعل والتصيير، نحو: ذهب بزيد، فإن معناه جعلته ذا ذهب أو صيرته ذا ذهب، وعند النحاة هي: إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء))⁽³⁾.

1-3. التعدية بمعناها الواسع والعام:

ذكر النحاة أن الفعل المتعدي واللازم يشتركان في التعدي، يقول سيبويه: ((واعلم أنّ المفعولَ الذي لم يتعدَّ إليه فعلٌ فاعلٌ في التعدي والاقْتِصَارِ بمنزلة إذا تعدَّى إليه فعلُ الفاعل))⁽⁴⁾، وهذا الاشتراك يكون في التعدي إلى المفاعيل الأربعة، وهي: "المصدر، وظرف المكان، وظرف الزمان، والحال"، يقول ابن يعيش: ((الفعل الذي لا يتعدى الفاعل والذي يتعداه جميعاً يشتركان في التعدي إلى المفاعيل الأربعة، وهي المصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والحال))⁽⁵⁾ كما ذكر ذكر سيبويه هذا التعدي إلى هذه المفاعيل مفرّقاً، حيث قال في التعدي إلى الظرف: ((ويتعدى إلى الزمان ... وذلك قولك قعد شهرين، وسيقعد شهرين، وتقول ذهبْتُ أمس، وسأذهبُ غداً... ويتعدى إلى ما اشتقَّ من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان؛ لأنه إذا قال ذهب أو قعد قد علم أنّ للحدث مكاناً، وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهاباً، وذلك قولك: ذهبْتُ المذهبَ البعيدَ،

1- ينظر الجملة العربية "دراسة لسانية" عبد العزيز العمري ص 109.

2- حاشية الصبان 126/2.

3- الكليات ص 479.

4- الكتاب 42/1، وينظر الأصول في النحو 170/1.

5- شرح المفصل 67/7.

وجلسْتُ مجلساً حسناً وَقَعَدْتُ مقعداً كريماً، وَقَعَدْتُ المكانَ الذي رأيتُ ((¹))، كما ذكر التعدي إلى الحال فقال: ((فَعْمَلُ الفَعْلِ هنا فيما يكون حالاً كعمل مثله فيما بعده، ألا ترى أنه لا يكون إلا نَكْرَةً كما أن هذا لا يكون إلا نَكْرَةً، ولو كان هذا بمنزلة الثوب وزيدٍ في كسوتٍ لما جاز ذهبْتُ ركباً؛ لأنه لا يتعدى إلى مفعولٍ كزيد وعمرو؛ وإنما جاز هذا لأنه حالٌ وليس معناه كمعنى الثوب وزيدٍ، فعمل كعمل غير الفعل، ولم يكن أضعفَ منه إذ كان يتعدى إلى ما ذكرْتُ من الأزمنة والمصادر ونحوه))(²)، كما نصَّ ابن السراج على هذا التعدي إلى هذه المفاعيل بقوله: ((واعلم أن هذه الأفعال التعددية كلها ما تعدى منها إلى مفعول وما تعدى منها إلى اثنين وما تعدى منها إلى ثلاثة إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعد تعدت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى مفعول من المصدر والظرفين والحال))(³).

وهذا النوع من التعدي لا يعيننا في البحث، وإنما الذي يعيننا هو التعدي إلى المفعول به، من حيث عدد المفعولات الذي حصره النحويون في ثلاثة أقسام على أساس التجاوز، كما هو معلوم⁽⁴⁾، فالفعل ((هو العنصر الرأس الذي يطلب فاعلاً ومفعولاً أو أكثر، وهي معمولاته، وهو المحدد لخصائص العناصر التابعة ولعدددها، فمن الأفعال ما يحتاج إلى عنصر واحد، وما يحتاج على عنصرين، وما يحتاج إلى ثلاثة مفاعيل))(⁵)؛ ذلك أن الفعل يُعَدُّ ((أقوى المقولات العاملة، وهو يقوم بدور مهم في تحديد البنية الإعرابية والبنية الدلالية))(⁶)، ((وفي النظام المعجمي للغات الطبيعية هناك مجموعة من الأفعال تمعجم أو تنحون سمة الجمع [مثلاً]، وبعض هذه الأفعال يشترط توافقاً في السمة مع الموضوعات التي يأتلف معها، مما يبيِّن حدوث

1- الكتاب 35/1.

2- المصدر السابق 44-45.

3- الأصول في النحو 188/1، وينظر ابن عيش 68/7.

4- ينظر شرح ابن عيش 62/7، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 273/1، وشرح ابن عقيل 536/1.

5- خصائص الرأس الفعلي ص 104، 106.

6- المصدر السابق ص 49.

نوع من الفحص لسمات متجانسة في التركيب، فمثلاً تقول هطلت الأمطار، بينما لا يجوز أن تقول: *هطلت قطرة ((⁽¹⁾.

2-1. مصطلحات لسانية:

قبل الخوض في الجزئية الآنفه الذكر - التي أرى أن فيها شيئاً من الخلط وعدم الشمولية في الأحكام التي قَعدها النحويون - لا بد لي من تعريف بعض المصطلحات اللسانية التي سترد في هذا البحث، حتى يستطيع القارئ التواصل معي، وهذه المصطلحات هي:

1. الأداة: ((هي حالة القوة غير الحية "غير العاقلة" أو الذات التي تتصل سببياً بالعمل أو بالحالة التي يدل عليها الفعل))⁽²⁾ مثل: كَسَرَتِ المطرقة النافذة، فالمطرقة هي الأداة التي أنجز بها الكسر.

2. أوَاسِط: جمع "واسطة" وهي: لواصق تكون داخل الكلمة أو وسطها لتغير معناها، كألف "ناضل"⁽³⁾.

3. التَّفْرِيع المَقُولِي: ((أَلِيَّةٌ وَصَفِيَّةٌ مَحْضَةٌ تُفَسِّرُ لماذا يَتَعَدَى هذا الفِعْلُ ولا يَتَعَدَى ذلك؟))⁽⁴⁾.

4. الانتقاء المَقُولِي: ((قاعدة تحدد ما يشترطه المحمول "أي الفعل" في موضوعاته من سمات))⁽⁵⁾، أي: أن هذه ((الموضوعات يجب أن تستجيب لما يشترطه المحمول فيها، فالفعل "شرب" يشترط في فاعله أن يتسم بسمه <+حي> إلا مجازاً؛ لذلك لا يمكن أن نقول: *شرب

1- الزمن في اللغة العربية، احمد الملاخ ص166، وينظر ص207.

2- المعجم العربي، عبد القادر الفاسي ص36.

3- ينظر المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ص72.

4- المصطلحات التركيبية والدلالية في النحو التوليدي، اطروحة دكتوراة، صالح صافار ص168.

5- خصائص الرأس الفعلي ص386.

المصباح كذا))⁽¹⁾، وتسمى هذه: قيود الانتقاء، أو قيود انتقائية ((ووظيفة هذه القيود الحصول على القراءة التي تتلاءم ومعاني الألفاظ المكونة للجملة، فكل مدخل معجمي إذن مخصص بقيود انتقاء (ن) إلى جانب أشياء أخرى يرمز إليها بـ [ـ (ن)]⁽²⁾.

5. البنية المحورية: ((ما يقتضيه الفعل من موضوعات، أعطى >الأستاذ

الطالب كتاباً))⁽³⁾. أو هي: ((شبكة الأدوار المحورية الدلالية التي يسندها الرأس إلى موضوعاته))⁽⁴⁾.

6. بنية موضعية: ((البنية التي تعكس عدد الموضوعات التي يقتضيهما الفعل،

مثل: كتَبَ الطالب الدرس، حيث يقتضي الفعل موضوعين، يكون الموضوع الأول "الطالب" هو القائم بالحدث، ويكون الموضوع الثاني "الدرس" هو الذي وقع عليه الفعل))⁽⁵⁾.

7. الحد: هو ((الموضوعات التي يوزعها الرأس المعجمي، وتتحدد من نوع هذا الرأس،

فالرأس اللازم يطلب حداً واحداً، والرأس المتعدي يطلب أكثر من حد))⁽⁶⁾.

8. دَوْرٌ مِحْورِيٌّ دلالي: ((مبحث دلالي يهتم بتحقيق العلاقات الرابطة بين الرأس

الفعلي والحدود التي يوزعها، وبها يمكن تصنيف المشاركين في الأحداث بحسب الكيفية التي يتحقق بها الحدث))⁽⁷⁾.

1- مدخل إلى الدلالة الحديثة، عبد المجيد جحفة ص62، بتصرف قليل وينظر: المصطلحات التركيبية والدلالية في النحو التوليدي ص168.

2- مدخل إلى الدلالة الحديثة ص83، بتصرف قليل.

3- المصطلحات التركيبية والدلالية في النحو التوليدي ص80.

4- خصائص الرأس الفعلي ص387.

5- المصطلحات التركيبية والدلالية في النحو التوليدي ص81.

6- خصائص الرأس الفعلي ص387.

7- المصدر السابق ص140.

9. الرّائز أو الرّؤز: التجربة⁽¹⁾.
10. الرّأس الفِعْلي: ((العنصر الذي يرد في صدر الجملة الفعلية، وبمأى الموضع الأوّل فيها))⁽²⁾.
11. الرّأس المُعْجَمي: ((هو العنصر المعجمي الذي يتصدر التركيب، وينتمي إلى مفهوم الأساس في النظام النحوي))⁽³⁾.
12. الرّأس المُتَوَلّي: ((المقولة المعجمية الواردة في صدر التركيب))⁽⁴⁾. وينتمي إلى مفهوم الأساس في النظام النحوي.
13. السُّلَمِيَّة: ((تصنيف الوحدات اللُّغوية على أساس عَلاقات مُعَيَّنَة))⁽⁵⁾.
14. سُلَمِيَّة الأَدْوَار المِحْوَرِيَّة: ((هي التي يكون فيها المُتَنَقِّذ قبل المصدر وقبل الهدف أو الضَّحِيَّة))⁽⁶⁾.
15. سُلَمِيَّة الوظائف الإعرابية: هي التي يكون فيها الفاعل قبل المفعول الأوّل والمفعول الأوّل قبل الثاني⁽⁷⁾.
16. سَوَابِق: جمع "سابقة" وهي: ((لَوَاصِق تقع في بداية الكلمات تؤدي وظائف نحوية ودلالية مختلفة، مثل: ياء المضارع في يكتب))⁽⁸⁾.

1- ينظر: اللسانيات واللغة العربية، للفاسي الفهري 14/1.

2- خصائص الرّأس الفعلي ص 387، بتصرف قليل.

3- المصدر السابق ص 388.

4- المصدر السابق ص 388. وينظر ص 99، 113.

5- المصطلحات التركيبية والدلالية في النحو التوليدي ص 129.

6- المَعْجَمَة والتوسيط، للفاسي الفهري ص 18، وينظر: خصائص الرّأس الفعلي ص 79.

7- ينظر المصدرين السابقين ص 18، 79.

8- ينظر المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ص 118، 119.

17. شَبَكَةُ الأَدْوَارِ المِحْوَرِيَّةِ: ((هي قائمة الأدوار المحورية الدلالية غير المنتظمة التي يعينها رأس معجمي لحدوده، وهي تستمد من المعنى المعجمي للرأس الفعلي))⁽¹⁾.
18. الضَّحِيَّةُ / المِتَّحَمِلُ للحدوث: ((ما يَقَعُ عليه العَمَلُ (الحدث) سواء كان حَيًّا أو غيرهِ، مثل: ضرب الأب ابنَه))⁽²⁾. ((أو الذات المنفذة للعمل الذي يدل عليه الفعل))⁽³⁾.
19. المِتَّصِفُ/المُتَمَنِّعُ: ((حالة الذات العاقلة المتأثرة بالحالة أو بالعمل الذي يدل عليه الفعل، نحو: أحب زيد الكتاب، فزيد هو الممنوح))⁽⁴⁾.
20. المِتَّلَقِي: الذات التي تتحمل الحدث، مثل: سقط الإناء⁽⁵⁾.
21. المَحْمُولُ: ((التعبير الذي يَصِفُ الحدث، كالفعل في الجملة: نَافَسَ خَالِدٌ عَلِيًّا، والمُرَكَّبُ الوصفي في الجملة: كان خالد مريضاً))⁽⁶⁾.
22. المِحْوَرُ: هو ((الدور الذي يكون موضع حركة حسية كانت أو مجردة))⁽⁷⁾، أو هو ((أحد الأدوار الدلالية المحورية التي تعين لأحد الموضوعات في الجملة حين يكون الموضوع شيئاً محط اهتمام المجرَّب، كما في: أحب الطفل الكرة، فالكرة محور))⁽⁸⁾.
23. المُرَكَّبُ الاسمي: هو: ((مُرَكَّبٌ مُكَوَّنٌ من إسم (س) ومن أداة كُمُحَدِّدٍ))⁽⁹⁾. أو هو ((مركب يدل دلالة معجمية ويحيل إلى ذات))⁽¹⁾.

1- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ص 388.

2- المصطلحات التركيبية والدلالية في النحو التوليدي ص 140.

3- خصائص الرأس الفعلي ص 90، 390.

4- المصدر السابق ص 60.

5- ينظر: نظرية النحو الوظيفي، محمد مليطان ص 126.

6- المصطلحات التركيبية والدلالية في النحو التوليدي ص 183.

7- المعجم العربي، عبد القادر لفاسي ص 141.

8- النظرية النحوية، جيفري بوول، ترجمة: مرتضى جواد باقر ص 646، 647.

9- المصطلحات التركيبية والدلالية في النحو التوليدي ص 186.

24. المَرْكَبُ الوَصْفِي: ((ما اشتمل على كلمتين أو أكثر تكون الثانية ناعية لدلالة الأولى، مثل: كتاب جيّد))⁽²⁾.
25. المُسْتَفِيد: الذات المستفيدة من حَدَثِ الفِعْلِ، مثل هُنْد، في: أعطى زيد كتاباً هُنْد، وكتبت هند رسالة لعمرو، فعمرو هو المستفيد، ونحو: حصل زيد على هدية، فزيد مستفيد⁽³⁾.
26. المَصْدَر: ((حالة الذات التي منها يتحرك الشيء، نحو: أهدى زيد عمراً كتاباً، فزيد مصدر))⁽⁴⁾ أو ((وظيفة دلالية تسند إلى الذات التي ينتقل منها شيء ما))⁽⁵⁾.
27. المُعَايِن: ((حالة الشخص الذي يقوم بفعل نفسي أو شعوري، كما هو الشأن في فواعل الأفعال من نوع أَحَبَّ، كَرِهَ، مَقَّتْ، عَايَنَ، وهو ما يُعَبِّرُ عنه المَرْكَبُ الاسمي "سعيد" في الجملة: يُحِبُّ سعيد كرة القدم))⁽⁶⁾.
28. مَقُولَة: ((مجموعة العناصر اللغوية التي تُؤدِّي وظائف مُتَمَاثِلَة أو مُتَشَابِهَة في لغة ما، وأهمها: الصيغة الزمنية، والهيئة، والشخص، والحالة الإعرابية، والجنس، والعدَد "التَّحْوِي" وهي بذلك تختلف عن أصناف الكلمات التي تشمل الأسماء والأفعال مثلاً))⁽⁷⁾.
29. المَكَان/ المَحَل: ((وظيفة دلالية تسند إلى الموضع الذي يستقر شيء فيه، مثل: تسكن هند بمدينة طرابلس))⁽⁸⁾.
30. المُتَّفِقِد: أحد الأدوار الدلالية المحورية ((الموضوع الذي يُعَبِّرُ عن العمل، أي الدَّورُ الدَّلَالِي الذي يُسند إلى الفاعل الذي قام حقيقة بالفعل، أي: الشخص الذي يسبب قصداً

10- نظرية النحو الوظيفي ص134.

1- آليات توليد المصطلح، خالد اليعبودي ص28.

2- ينظر خصائص الرأس الفعلي ص390، المصطلحات التركيبية والدلالية في النحو التوليدي ص188.

3- خصائص الرأس الفعلي ص59، بتصرف قليل، وينظر ص390.

4- نظرية النحو الوظيفي ص137.

5- المصطلحات التركيبية والدلالية في النحو التوليدي ص191.

6- المصدر السابق ص196.

7- نظرية النحو الوظيفي ص140، وينظر: خصائص الرأس الفعلي ص390.

الحدث، وذلك في مثل: كتب الطالب الدرس، فالطالب فاعل مُنْفَذ بخلاف: مَرِض زيد، فزيد فاعل وليس مُنْفَذاً⁽¹⁾.

31. المَوْضوع: ((الأسماء أو المركبات الاسمية التي يأخذها الفعل في الجملة، فمثلاً: راسل محمد علياً، يكون كل من الاسمين موضوعاً مرتبطاً بالفعل))⁽²⁾. أو هي: المكونات التي تتركب مع الفعل، وتسمى: بنية موضوعية.

32. المَهْدَف: ((غاية الحدث الذي يقوم به الفعل، مثل المركب الاسمي في الجملة: تَلَقَيْت رسالة من أخي))⁽³⁾. أو هو ((حالة الذات التي تمكن من تحديد الحالة السابقة أو تحديد النتيجة النهائية لحركة أو تغير، نحو: صنع محمد طاولة، فالطاولة هي الهدف))⁽⁴⁾.

3. 1. معايير التعددية:

وضع بعض النحويين معايير للأفعال المتعددية، ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى:

3. 1. 1. معايير دلالية: ويقصد بها:

أ. أفعال علاجية:

ما يفتقر في إيجادها إلى استعمال جارحة أو نحوها، مثل: ضربت زيدا، وتدخل أفعال الحواس في هذا النوع، كشمّ، وأبصر، وذاق، ولمس، وسمع، يقول ابن يعيش: ((والمتعدي يكون علاجاً وغير علاج، فالعلاج ما يفتقر في إيجادها إلى استعمال جارحة أو نحوها، نحو: ضربت زيدا، وقتلت بكراً))⁽⁵⁾، ويقول ابن السراج: ((وأفعال الحواس من الخمس كلها متعدية ملاقية، نحو: نظرت، وشممت، وسمعت، وذقت، ولمست))⁽⁶⁾.

1- نظرية النحو الوظيفي ص202، وينظر: المعجم العربي، عبد القادر الفاسي ص36، وخصائص الرأس الفعلي ص59،391، والنظرية النحوية ص651.

2- المصطلحات التركيبية والدلالية في النحو التوليدي ص203، بتصرف قليل.

3- المصدر السابق ص215.

4- خصائص الرأس الفعلي ص59.

5- شرح المفصل 62/7.

6- الأصول في النحو 170/1.

ب. أفعال غير علاجية:

ما لم يفتقر إلى استعمال جارحة أو نحوها، بل يكون مما يتعلق بالقلب مثل: ذكرت زيداً، وفهمت الحديث، يقول ابن يعيش: ((وغير العلاج ما لم يفتقر إلى ذلك، بل يكون مما يتعلق بالقلب، نحو ذكرت زيداً وفهمت الحديث))⁽¹⁾.

ج. أفعال مؤثرة:

وهي الأفعال التي تنفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فيه مثل: كسا وأعطى، يقول ابن يعيش: ((وأما ما يتعدى إلى مفعولين، فهو على ضربين، أحدهما: ما يتعدى إلى مفعولين، ويكون المفعول الأول منهما غير الثاني، والآخر: أن يتعدى إلى مفعولين، ويكون الثاني هو الأول في المعنى، فأما الضرب الأول فهي أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فيه، نحو قولك: أعطى زيد عبد الله درهماً، وكسا محمد جعفرًا جبّة، فهذه الأفعال قد أثرت إعطاء الدرهم في عبد الله، وكسوة الجبة في جعفر، ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلاً بالثاني، ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيت زيداً درهماً، فزيدٌ فاعل في المعنى، لأنه أخذ الدرهم، وكذلك كسوت زيداً جبّة، فزيدٌ هو اللابس للجبة))⁽²⁾.

3. 1. 2. معايير صرفية:

اعتمد النحاة على المعيار الصرفي في الحكم على بعض الأفعال بالتعدي، وذلك بزيادة اللواحق، التي ذكروها في أسباب التعدية، وقد أوصل ابن هشام هذه الأسباب إلى سبعة⁽³⁾، وتتمظهر هذه اللواحق في:

أ. زيادة السابقة "الهمزة": فَعَلَ ← أَفْعَلَ، مثل: أخرجت زيداً.

ب. التضعيف: فَعَلَ ← فَعَّلَ، مثل: فَرَّحتَ الطفلَ.

1- شرح ابن يعيش 62/7.

2- المصدر السابق 63/7.

3- ينظر مغني اللبيب ص 678، وينظر المفصل في صنعة الإعراب ص 341، حيث سماها الزمخشري أسباب التعدية، وذكر ثلاثة.

ج. زيادة الواسطة "الألف": فَعَلَّ ← فَاعَلَّ، مثل: جالست العلماء.

د. زيادة السابقة: "است": فَعَلَّ ← استَفَعَلَ، مثل: استنهضت الهمم.

ويرى بعض اللسانيين أن هذه المعايير لا تنطبق على كل الأفعال، وأن تركيز النحويين على الجانب الصرفي الصيغي غير دقيق لعدم شموليته، حيث يمكن أن ترد بعض أسباب التعدية في سياق يكون الفعل فيه لازماً، يقول العمّاري: ((أول ملاحظة تثير الانتباه هي أن النحاة ركّزوا اهتمامهم في عمليات التعدية على الإجراء الصرفي: فَعَلَّ ← أَفَعَلَ، فَعَلَّ ← فَعَّلَ، فَعَلَّ ← فَاعَلَ، فعل ← استَفَعَلَ، ولا نعتقد أن الاعتماد على المعيار الصرفي وحده قادر على تحديد عملية التعدية، يدل على ذلك إمكان ورود بعض صيغ التعدية المذكورة في سياق لا يستعمل فيه الفعل إلا لازماً: أَحْصَدَ الزَّرْعُ، ويدل على ذلك أيضاً إمكان ورود فَعَّلَ في سياق غير ناجم عن عملية التعدية: كسّرت الزجاج، هذا السياق الجملي ليس ناتجاً عن تعدية كسّر...، ويدل على ذلك أيضاً ورود صيغة استَفَعَلَ في سياق لا يمت بصلة إلى ما نحن بصدده: استحجر الطين، وكذلك الشأن بالنسبة للصيغة فاعل: صادفْتُ زيداً⁽¹⁾. وهذا يعني أن المعيار الصرفي الذي اعتمده النحويون غير كافٍ للحكم على الأفعال من حيث التعدية واللزوم، ويبقى المعيار التركيبي والدلالي ضروريين لهذا الحكم، فالتركيبي يحدد عدد المحلات، والدلالي يقوم بعملية الانتقاء للوصول إلى الانسجام بين التركيب والدلالة، نتيجته بنية سليمة غير لاحنة.

غير أن هذا الاعتراض اللساني غير دقيق؛ لأن النحويين لم يقولوا إن كل ما كان على هذه الأوزان هو متعدٍ، بل قد يكون لمعانٍ غير التعدية، يقول ابن الحاجب: ((وَأَفَعَلَ للتعدية غالباً... ولصيورته ذا كذا، نحو: أَعَدَّ البعيرُ، ومنه أَحْصَدَ الزَّرْعُ))⁽²⁾، ويقول الرضي شارحاً: ((أي: صار الزرع ذا حصاد، وذلك بجنونة حصاده، ونحوه: أجدّ النخل وأقطع... ومن هذا النوع-أي صيورته ذا كذا- دخول الفاعل في الوقت المشتق منه أَفَعَلَ، نحو: أَصْبَحَ وَأَمْسَى،

1- الجملة العربية ص100، 101.

2- شرح شافية ابن الحاجب للرضي 83/1.

وأفجَرَ، وأشهَرَ: أي: دخل في الصباح والمساء والفجر والشهر ((¹))، وينصّ الرضي على أن السابقة "أي الهمزة" في بعض الأفعال لا يمكن أن تكون للنقل: ((وقولهم أَسْرَعُ وأبطأ في سَرَعٍ وبَطْؤٍ، ليس الهمزة فيهما للنقل، بل الثلاثي والمزيد فيه معاً غير متعديين)) (²).

والأمر نفسه ينسحب على ما كان على وزن "فَعَلَّ" يقول الرضي: ((وفَعَّلَ للتكثير غالباً، نحو: غَلَّقْتُ وقَطَّعْتُ، وجَوَّلْتُ وطَوَّفْتُ، ومَوَّتَ المأل، وللتعددية، نحو: فَرَّحْتَهُ، ومنه فَسَّقْتُهُ، وللسَلْب، نحو: جَلَّدْتُهُ وقَرَّدْتُهُ)) (³)، ويقول الجازرُدي شارحاً: ((وهو -أي التكثير- إما في الفعل نحو: جَوَّلْتُ وطَوَّفْتُ، أو في الفاعل، نحو: مَوَّتَ الإبلُ، أو في المفعول، نحو: غَلَّقْتُ الأبواب)) (⁴)، وينصّ الرضي على أن "فَعَلَّ" تأتي لازمة ومتعدية نصاً غير قابل للتأويل في قوله: ((ثم إن التكثير يكون في المتعدى، كما في غَلَّقَ وقَطَّعَ، وقد يكون في اللازم، كما في جَوَّلَ وطَوَّفَ ومَوَّت)) (⁵).

وكذلك ما كان على "فاعل" بزيادة الواسطة "الألف" يأتي متعدياً ولازماً، يقول الجازرُدي: ((وبمعنى فَعَلَّ، أي لنسبة الفعل إلى الفاعل لا غير، كقولك: سافرت، بمعنى نسبة السفر إلى المسافر)) (⁶).

وكذلك ما كان مسبوqاً بالسابقة "است" يقول ابن الحاجب: ((استفعل للسؤال غالباً: إما صريحاً، نحو: استكتبته، أو تقديرأ، نحو: استخرجته، وللتحوُّل، نحو: استحجر الطين، وإنَّ البِغَاثَ بأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ)) (⁷)، ويوضح الرضي ذلك بقوله: ((ويكون للتحوُّل إلى الشيء حقيقة،

1- المصدر السابق 89،90/1، وينظر مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ص46/1.

2- المصدر السابق 87/1.

3- شرح شافية ابن الحاجب للرضي 92/1.

4- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط 47/1.

5- شرح شافية ابن الحاجب للرضي 93/1.

6- الشافية من علمي الصرف والخط 48/1.

7- شرح شافية ابن الحاجب 110/1.

نحو: استحجر الطين: أي صار حجراً حقيقية، أو مجازاً، أي: صار كالحجر في الصلابة، وإن البِغاثَ بأَرْضنا يَسْتَنْسِرُ، أي: يصير كالنَّسْر في القوة))⁽¹⁾.

يتبين من هذه النصوص أن الباحث قد جانبه الصواب، ومرجع قصر بحثه في ما سماه العلماء أسباب التعدية أو وسائلها، ولو أنه رجع إلى نصوصهم عند حديثهم عن معاني هذه الصيغ لبان له أنهم لم يقولوا ما نسبته إليهم، بل نجدهم قد صرحوا بأن لهذه الصيغ معاني متعددة، وقد تأتي لازمة، يقول أبو الفتح: ((اعلم أن استفعلت يجيء على ضربين: متعدّ وغير متعدّ، فالمتعدي نحو: استحسنت الشيء واستقبحته، وغير المتعدي نحو: استقدمت واستأخرت... ويقع استفعل في الكلام لمعان، منها: الطلب.. إلخ))⁽²⁾.

أريد أن أؤكد أن النحويين لم يعتمدوا المعيار الصيغي فحسب، بل اعتمدوا المعيار الدلالي أيضاً، فالجملة التي رأسها الفعلي "ضرب" تنتقي مفعولاً خاصاً، والجملة التي رأسها الفعلي "فهم" تنتقي مفعولاً خاصاً، وكذلك الرأس الفعلي الدال على الحواس ينتقي مفعولاً ينسجم مع هذا الرأس الفعلي، يوضح ذلك قول ابن يعيش: ((والمتعدي يكون علاجاً وغير علاج،... وذلك على حسب ما يقتضيه ذلك الفعل، نحو: أكرمت زيدا، وشربت الماء،... ومن المتعدي إلى مفعول واحد أفعال الحواس، كلها يتعدى إلى مفعول واحد، نحو: أبصرته وشمته وذفته ولمسته وسمعته، وكل واحد من أفعال الحواس يقتضي مفعولاً مما تقتضيه تلك الحاسة، فالبصر يقتضي مبصراً، والشم يقتضي مشموماً، والسمع يقتضي مسموعاً، فكل واحد من أفعال هذه الحواس يتعدى إلى مفعول مما تقتضيه تلك الحاسة، تقول: أبصرت زيدا؛ لأنه مما يُبصر، ولو قلت: أبصرت الحديث أو القيام لم يجز؛ لأن ذلك مما ليس يُدرك بحاسة))⁽³⁾.

غير أنهم ركزوا في حل دراستهم لظاهرة التعدية واللزوم على الجانب الصيغي الصرفي - كما سبق - والجانب التركيبي "القواعدي"، أي من حيث عدد الموضوعات التي يقتضيها الرأس

1- المصدر السابق ص 111/1، وينظر مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط 52/1.

2- المنصف لابن جني 77/1.

3- شرح المفصل 62/7.

الفعلي، أي أن ((التعدي إضافة موضوع إلى الفعل، أو الزيادة في عدد الموضوعات، بمعنى إذا كان للفعل موضوع واحد يصير له موضوعان، وهكذا))⁽¹⁾ بناء على معيار الاكتفاء والتجاوز، الذي ترتب عليه التقسيم الثلاثي للتعدي، إلا أنني سأركز في هذا البحث على الجانب الدلالي، وعليه سيكون مفهوم التعدي مختلفاً عن مفهومه عند النحويين، وهذا يعني أن النظام المعجمي يقوم أساساً على العلاقة التي تربط التركيب بالدلالة ((مباحث اللزوم والتعددية عند القدامى ليست إلا مباحث لدراسة علاقة الفعل بالفاعل وبالمفعول، من حيث الوجود والعدم..، وما دراسة النحاة لهذا النوع من المباحث إلا اعتراف منهم بأن الرأس الفعلي هو الذي يحدد نوع مقولة الفاعل ونوع مقولة المفعول وسماتها، ويلتقي هذا التوجه مع التصور التوليدي للعلاقة القائمة بين الرأس الفعلي وحدوده))⁽²⁾، ((وهذه الحدود التي يختارها الرأس المعجمي هي خصائص تميز هذا الرأس المعجمي عن غيره من الرؤوس))⁽³⁾، ويقول الفاسي الفهري مرفقاً بين بعض المحمولات دلاليًا: ((خذ مثلاً كون جل - إن لم نقل كل - الأفعال التعددية يمكن استعمالها لازمة، وإن كان المعنى مختلفاً، فأكل الولد معناها أنه قام بفعل هو الأكل، وهذه الجملة تصلح للإجابة عن سؤال: ماذا فعل؟ "نام، أكل.. إلخ" ففي هذه الحالة ليس هناك فرق بين (أكل ونام). وأكل الولد التفاح، ليس فعلاً أو نشاطاً، وإنما هو إنجاز، بمعنى أن الأكل محدود بمحدودية التفاح، فإذا انتهت انتهى الأكل، فالموضوع هنا مقياس زمني للحمل، وليس الأمر كذلك في أكل الولد.. إلخ. فهناك دون شك، أشياء كثيرة في التفرع المقولي يصرح بها عادة، ولكننا لا نحتاج إليها إذا ربطنا جزءاً من التركيب بالدلالة))⁽⁴⁾، ويذهب الباحث -أي الفاسي الفهري- إلى أبعد من ذلك، فيربط الدلالة مع التركيب بالصرف، حيث يقول: ((وعلاوة على تفاعل الدلالة مع التركيب، هناك تفاعل الصرف مع التركيب "والدلالة أيضاً"

1- المعجم العربي العصري وإشكالاته: أحمد بريسول، وكنزة بن عمر ص 107.

2- خصائص الرأس الفعلي ص 112.

3- المصدر السابق ص 46.

4- المعجم العربي المولد "إنشاء قاعدة معجمية عربية مولدة"، إشراف: عبد القادر الفاسي الفهري ص 29، 30.

فلواصق الانعكاس والتفاعل والبناء للمجهول، وغيرها تجعل الدخلة التركيبية التقليدية غير لائقة، كما أن تعدد الدخلات التركيبية لنفس الفعل بعيد أن يكون هو الحل الأمثل⁽¹⁾.

وقد طوّر الفاسي الفهري هذه المباحث في باب منفصل بعنوان: "التعددية ومسائل متصلة بها" في مؤلفه الشهير: "المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة" الذي تناول فيه كثيراً من قضايا التعددية، أقف على بعض منها في هذا المبحث، مسترشداً بأفكاره التي حوّلها إلى قواعد لسانية صارت مرجعاً لكثير من البحوث اللسانيين عند دراستهم لمسائل ترتبط بالتركيب والدلالة والصرف، على الرغم من أن نظرية النحو التوليدي - كما هو معروف - لم تعتمد الدلالة في بداية مراحلها، محاولاً الربط بين أفكار اللسانيين التي فتحت - بحق - الباب على مصراعيه لإعادة الدراسات اللغوية إلى طريقها الذي حادت عنه، بسبب إثارة اللسانيين لكثير من الإشكالات التي سأحاول الإجابة عنها في هذا البحث المتواضع - وبين ما اعتمده القدامى من النحويين، وصار يردده الكثير، وكأنه شيء مقدس يمنع الاقتراب منه، أو محاولة إعادة فهمه في قوالب جديدة، على الرغم من اقتناعنا التام بالجهود والقواعد التي وضعوها في ظل غياب ما أتيح لنا اليوم من وسائل الولوج إلى المعلومة بكل سهولة ويسر، لو أتيح لهم بعضٌ منها لكان هناك الكثير مما ينبغي حذفه، وإعادة النظر فيه من زوايا قد تضع الحلول لكثير من الأسئلة التي نروم الإجابة عنها، للرفع من مستوى لغتنا التي صارت تعاني الكثير من العزوف بسبب هذا الخلط في كثرة القواعد، ولعل الجانب الصرفي الصيغي - كما يقول اللسانيون - يعيد إلى لغتنا شأنها إذا أجدنا حسن التعامل معه، لأنه السبيل الوحيد - حسب اطلاعي المتواضع - إلى التنميط والسبك والتعريب والإدخال الذي صار مطلباً ملحاً في كثير من اللغات الحية اليوم كما في الإنجليزية.

1- المعجم العربي المولد "إنشاء قاعدة معجمية عربية مولدة" ص30، وينظر سمات الفعل وطرق بنائها "عن بعض مظاهر الاشتقاق في الفعل" سعاد الصغير، إشراف: عبد القادر الفاسي الفهري ص262.

وقد لاحظ الفاسي الفهري⁽¹⁾ ذلك - أي ارتباط الدلالة بالتركيب والصرف - وضبط هذا النوع من التعدية من حيث الوضعية الدلالية للمفعول به، فصنّف التعدية في هذا الصدد إلى صنفين: تعدية إلى المكان، وتعدية إلى الأداة.

4. 1. 1. التعدية إلى المكان:

وقد مثل لهذا الصنف، بأمثلة، منها: بلغت الدار، صعدت المنبر. فالرأس المقولي في الجملتين يوزع محلين: "الفاعل+مفعول"، والرأس المعجمي ينتقي في كل جملة ما ينسجم معه، وبذلك يكون التركيب غير لاحن؛ لتوافق البنية المحورية الدلالية، مع البنية المحورية الوظيفية، وقد اتسم المكان بسمة < -حي > في الجملتين. غير أن الخلاف بين النحويين قد وقع في الفعل "دخل" الذي يندرج ضمن التعدية إلى المكان، يقول ابن السراج: ((قد اختلف النحويون في: "دخلت البيت" هل هو متعد أو غير متعد... وهو عندي غير متعد))⁽²⁾، وقال ابن يعيش: ((وسبب الخلاف فيه استعماله تارة بحرف جر وتارة بغيره، نحو: دخلت البيت، ودخلت إلى البيت، والصواب عندي أنه من قبيل الأفعال اللازمة))⁽³⁾.

وقد اعتمد النحويون في هذا الحكم على أدلة، وهي:

1. أن مثل "دخل" وهو "غرت" غير متعد، فوجب أن يكون "دخل" غير متعد.
2. أن مضاد "دخل" وهو "خرج" غير متعد، فوجب أن يكون "دخل" غير متعد.
3. أن مصدر "دخل" الدخول، وهذا المصدر يغلب في الأفعال اللازمة، كالتقعود والجلوس. فالدليلان الأول والثاني يوضحهما قول ابن السراج: ((ودخلت مثل غرت، إذا أتيت الغور، فإن وجب أن يكون "دخلت" متعدياً وجب أن يتعدى "غرت" ودليل آخر: أنك لا ترى فعلاً من الأفعال يكون متعدياً إلا كان مضاده متعدياً، وإن كان غير متعد كان مضادّه غير

1- ينظر المعجم العربي، عبد القادر الفاسي ص138.

2- الأصول في النحو 1/170، وينظر: همع الموامع 3/153.

3- شرح المفصل 7/63.

متعد، فَمَن ذلك: تحركَ وسكنَ، فتحرك غير متعد وسكنَ غير متعد، وابيضَ واسودَّ كلاهما غير متعد، وخرج ضد دخل، وخرج غير متعد، فواجب أن يكون دخل غير متعد⁽¹⁾.

والدليل الثالث يوضحه قول ابن يعيش: ((والذي يدل على ذلك [أي: عدَّ دخل فعلاً لازماً] أن مصدره يأتي على فُعُول، نحو: الدخول، وفُعُول في الغالب، إنما يأتي من اللازم نحو القعود والجلوس))⁽²⁾.

وقد فنّد الفاسي الفهري هذه الحجج بسرد بعض الأمثلة، فحجة النظر يفندها بالفعل "بلغ" ونظيره "وصل" فالأول يتعدى، والثاني لا يتعدى إلا بالحرف، كذلك الفعل "نزع" يساوي "سلب" و"انتزع" يساوي "استلب" إلا أن "سلب واستلب" يتعدى إلى مفعولين و"نزع وانتزع" يتعديان إلى المفعول الثاني بالحرف، تقول: سلبه ماله، سلب ماله منه، نزعه ماله، نزع ماله منه⁽³⁾.

وحجة الضد فنّدها بالفعل "منح" الذي ضده أو نقيضه الفعل "أخذ" فالأول يتعدى إلى الثاني، أما "أخذ" فلا يتعدى إلى الثاني إلا بالحرف، تقول: منحت الرجل الكتاب، وتقول: أخذته منه، وكذلك باع × اشترى، فالأول يتعدى إلى مفعولين، أما الثاني فلا يتعدى إلى المفعول الثاني إلا بالحرف، تقول: بعته الكتاب، اشتريت الكتاب منه، ولا تقول: * اشتريته الكتاب⁽⁴⁾.

وكذلك فنّد الفاسي الحجة الثالثة بذكره بعض الأمثلة التي مصادرهما على زنة "فُعُول" ومع ذلك جاءت أفعالها متعدية، لا لازمة، مثل: ركب، وعلا، وصعد، نقول: ركب فلان الدابة، وعلا الجبل، وصعد المنبر⁽⁵⁾.

1- الأصول في النحو 170/1، 171، وينظر: شرح المفصل 63/7.

2- شرح المفصل 63/7.

3- ينظر المعجم العربي، عبد القادر الفاسي ص 138.

4- ينظر المعجم العربي، عبد القادر الفاسي ص 139.

5- ينظر المصدر السابق ص 140.

4. 1. 2. التعدية إلى الأداة:

وَيَمْتِظْهُرُ التَّعْدِي إِلَى الْأَدَاةِ فِي نَحْوِ: اسْتَعْمَلَ الْحِجَّةَ لِإِقْنَاعِهِ، وَظَفَّوْا الْقَنَابِلَ الْمَسِيلَةَ لِلدَّمُوعِ، فَاقْتَضَى الرَّأْسَ الْفَعْلِي مُنْقِذًا وَأَدَاةَ "الْحِجَّةِ، الْقَنَابِلِ"، وَقَدْ يَقْتَضِي الرَّأْسُ الْفَعْلِي أَدَاةً لِلْقِيَامِ بِالْحَدِثِ كَمَا فِي نَحْوِ: قَتَلَ الْخَبْرَ عَلِيًّا، فَالْخَبْرُ أَدَاةٌ، وَاتَّسَمَتِ الْأَدَاةُ بِسَمَةِ < - حِي >. وَفِي نَحْوِ لَعِبَ بِالْكُرَةِ، وَلَعِبَ الْكُرَةَ، تَقْتَضِي سُلْمِيَّةَ الْأَدْوَارِ الْمَحْوَرِيَّةِ أَنْ تَكُونَ "الْكُرَةَ" فِي الْأَوَّلِ أَدَاةً مَنْزُوعَةً، بَيْنَمَا الْكُرَةُ فِي الْمَثَالِ الثَّانِي مَحْوَرٌ، وَليست أداة⁽¹⁾، وَاتَّسَمَتِ الْأَدَاةُ بِسَمَةِ < - حِي > أَيْضًا.

كَمَا نَجِدُ أَنَّ الرَّأْسَ الْمَقْوَلِي يُوزَعُ مَحْلِينَ: "الْفَاعِلُ + مَفْعُولٌ"، وَأَنَّ الرَّأْسَ الْمَعْجَمِي يَنْتَقِي فِي كُلِّ مَثَالٍ مَا يَنْسَجِمُ مَعَهُ، وَبِذَلِكَ يَكُونُ التَّرْكِيبُ سَلِيمًا وَغَيْرَ لَاحِنٍ؛ نَظْرًا لِتَوَافُقِ الدَّوَرِ الْمَحْوَرِي الدَّلَالِي الَّذِي انْتَقَاهُ الرَّأْسُ الْمَعْجَمِي مَعَ الْمَوْضِعِ الْإِعْرَابِيِّ الَّذِي وَزَعَهُ الرَّأْسُ الْمَقْوَلِي، وَهَذَا التَّوَافُقُ أَنْتَجَ بَنِيَّةً نَحْوِيَّةً سَلِيمَةً، حَيْثُ إِنَّ سُلْمِيَّةَ الْأَدْوَارِ الدَّلَالِيَّةِ تَنْحَكِمُ فِي رِبْطِ الْأَدْوَارِ الدَّلَالِيَّةِ بِالْوِظَائِفِ النَّحْوِيَّةِ، وَهَذَا الْأَمْرُ لَيْسَ خَاصًّا بِالتَّعْدِيَةِ إِلَى الْأَدَاةِ، بَلْ هُوَ عَامٌ فِي كُلِّ الْجُمْلِ.

4. 1. 3. التعدية إلى المحور:

لِنَتَأَمَّلِ الْأَمْثَلَةَ الْآتِيَةَ:

أ. رَمَتِ الطِّفْلَةَ اللَّعْبَةَ.

ب. أَخَذَتِ الطَّالِبَةُ الْكِتَابَ.

ج. أَعْطَيْتُ عَلِيًّا الثَّوْبَ.

د. أَبْلَغْتَهُ الْخَبْرَ.

نَجِدُ أَنَّ الْمَحْوَرَ قَدْ جَاءَ مَفْعُولًا بِهِ، كَمَا فِي: رَمَتِ الطِّفْلَةَ اللَّعْبَةَ، وَأَخَذَتِ الطَّالِبَةُ الْكِتَابَ، فَالرَّأْسُ الْفَعْلِي يُطَلِّبُ حَدِيدًا، الْأَوَّلُ: الْقَائِمُ بِالْحَدِثِ أَوْ الْمَنْفَعْدُ، وَاتَّسَمَ بِسَمَةِ < + حِي > وَالْحَدِثُ الثَّانِي: الْمَحْوَرُ، وَاتَّسَمَ الْمَحْوَرُ بِسَمَةِ < - حِي >.

1- ينظر المصدر السابق ص 145، وخصائص الرأس الفعلي ص 62.

كما نجد أن المحور جاء مفعولاً ثانياً في: أعطيت زيداً الثوب، وأبلغته الخبر، واتسم المحور بسمة <حي>.

كما نجد أن التوافق قد تحقق بين الدور المحوري الدلالي الذي انتقاه الرأس المعجمي، والموضع الإعرابي الذي وزعه الرأس المقولي في الأمثلة كلها.

وقد يأتي المحور منزوعاً، كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾⁽¹⁾، وقوله: ﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾⁽²⁾ (فهو نظير أذهب الله نورهم، وأذهب سمعهم)⁽³⁾، بناء على أن باء التعدية تقوم مقام الهمزة عند النحويين، قال ابن جني بعد أن ذكر الآية الأولى: ((... وإنما معناه أذهب نورهم، فذهب به كأذهب، أي: أزاله وأنفده))⁽⁴⁾، قال ابن هشام عند حديثه عن معاني الباء: ((الثاني: التعدية، وتسمى باء النقل أيضاً، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تعدي الفعل القاصر، تقول في ذهب زيد: ذهبت بزيد، وأذهبت، ومنه ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ))⁽⁵⁾، فلفظ الجلالة مُنْقَذٌ، والنور والسمع محوَر في الحالتين، أي: حالة الباء، وحالة التعدية، فهما فاعل الذهاب في المعنى، إلا أن المحور "النور والسمع" منزوع بالباء في الحالة الأولى، أي: "الذهب بسمعهم، وذهب بنورهم"، ومعنى النزع هنا أن إعرابه نزع بسبب دخول حرف الجر عليه، فصار مجروراً بعد أن كان منصوباً، والمحور مربوط إلى الحمل نحوياً في الحالة الثانية "أذهب الله نورهم، أذهب الله سمعهم"، أي أنه مفعول به منصوب للفعل، فالبنية المحورية لـ: ذهب الله بنورهم، وأذهب الله نورهم:

أ. [> ذهب ٨ محور < منفذ]

- 1- سورة البقرة: 17.
- 2- سورة البقرة: 20.
- 3- المعجم العربي، عبد القادر الفاسي ص142.
- 4- المحتسب 214/2.
- 5- المغني ص138، 811، وينظر هج الوامع 157/4، 13/5، وحاشية الصبآن 126/2.

ب. [> ذهب محور < منفذ]⁽¹⁾.

كما ذكر النحاة أن الفعل المتعدي إلى مفعولين يجوز فيه الاقتصار على المفعول الأول لحصول الفائدة به، ولأنه الفاعل في المعنى، نحو: أعطيت زيداً، وأضربتُ زيداً، أي جعلته يضرب غيره⁽²⁾.

4. 1. 4. التعددي إلى الهدف:

لنتأمل الأمثلة الآتية:

أ. سدّد اللاعب الكرة.

ب. غطّى الثلج الحقل.

ج. دخل الدخان الغرفة.

د. كسوت الفقير جبّة.

هـ. أعطى الوالد ابنه مالاً.

نجد أن الرأس المقولي يوزع محليين: "الفاعل+مفعول" في: سدّد اللاعب الكرة، غطّى الثلج الحقل، ودخل الدخان الغرفة، وأن الرأس المعجمي انتقى في كل مثال ما ينسجم معه من الحدود، وبذلك كان التركيب سليماً، فالكرة والحقل والغرفة أهداف، والبنية المحورية للمثال الأول:

[سدّد (قائم بالحدث/ مُنْفَذ، ضحية/ هدف)]

بينما البنية المحورية للمثال الثاني:

[غطّى (قائم بالحدث/ محور، ضحية/ هدف)]

والبنية المحورية للمثال الثالث:

[دخل (قائم بالحدث/ محور، هدف)]

1- ينظر المعجم العربي، عبد القادر الفاسي ص142.

2- ينظر الأصول في النحو 1/177.

وقد لاحظ الفاسي الفهري أن المفعول الأول في "أعطى وكسا ومنح" يكون هدفاً⁽¹⁾، ويدخل ضمن الهدف "المعاني، والمستفيد أو المتلقي"، وهذه الأفعال مؤثرة، أي: أنها تنفذ من الفاعل إلى المفعول، وتؤثر فيه، ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلاً بالثاني، قال ابن يعيش: ((وأما ما يتعدى إلى مفعولين، فهو على ضربين، أحدهما ما يتعدى إلى مفعولين، ويكون المفعول الأول منهما غير الثاني، والآخر: أن يتعدى إلى مفعولين، ويكون الثاني هو الأول في المعنى، فأما الضرب الأول فهي أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فيه، نحو قولك: أعطى زيد عبد الله درهماً، وكسا محمد جعباً، فهذه الأفعال قد أثرت إعطاء الدرهم في عبد الله، وكسوة الجبة في جعفر، ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلاً بالثاني، ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيت زيداً درهماً، فزيدٌ فاعل في المعنى؛ لأنه أخذ الدرهم، وكذلك كسوت زيداً جعباً، فزيدٌ هو اللابس للجبة))⁽²⁾

والبنية المحورية للجملتين: كسوت الفقير جعباً، أعطى الوالد ابنه مالاً.

[أعطى (قائم بالحدث/ منفذ، هدف، محور)]

فالرأس المعجمي ينتقي ما يناسبه من الحدود، والرأس المقولي يوزع ثلاث محلات: "الفاعل+مفعول1+مفعول2"، وبذلك حدث التوافق والانسجام بين البنية المحورية الدلالية والبنية المحورية الوظيفية؛ لأن الصلة بينهما وثيقة، ((لأن توافق الدور المحوري الدلالي الذي ينتقيه الرأس المعجمي مع الموضع الإعرابي الذي يوزعه الرأس المقولي يوفر بنية نحوية سليمة))⁽³⁾. كما نجد أن القائم بالحدث والهدف اتسما بسمة <+حي> بينما اتسم المحور بسمة <-حي>.

1- ينظر المعجم العربي، عبد القادر الفاسي ص148.

2- شرح المفصل لابن يعيش 63/7، وينظر: الجملة العربية ص91.

3- خصائص الرأس الفعلي ص113.

5. 1. التعددي إلى أكثر من مفعول:

نصَّ بعض اللسانيين على أن "ظن وأخواتها" المسماة بأفعال القلوب لا تتعدى إلى مفعولين، بل إلى مفعول واحد، كما أنه ليس في اللغة العربية أفعال متعدية إلى ثلاثة مفاعيل⁽¹⁾، وهذا مخالف لما دأب عليه النحويون، يقول سيويوه: ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك: حَسِبَ عبدُ الله زيداً بكرةً، وظنَّ عمرُ خالداً أباك، وخالَ عبدُ الله زيداً أخاك))⁽²⁾ ويقول عن الفعل المتعدي إلى الثلاثة: ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة؛ لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوَّل الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أَرَى اللهُ بشراً زيداً أباك، وتَبَأْتُ زيداً عمراً أبا فلان، وأَعْلَمَ اللهُ زيداً عمراً خيراً منك))⁽³⁾، ويقول المبرد: ((هذا باب الفعل المتعدي إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر، وتلك الأفعال هي أفعال الشك واليقين، نحو: علمت زيداً أخاك، وظننت زيداً ذا مال، وحسبت زيداً داخلاً دارك، وخلت بكرةً أبا عبد الله، وما كان من نحوهن))⁽⁴⁾، ويقول أيضاً: ((... من الأفعال ما يتعدى إلى مفعول وإلى اثنين وإلى ثلاثة))⁽⁵⁾، ويمكن لنا أن نستعرض هذا الحكم في الصنفين المذكورين.

5. 1. 2. التعددي إلى مفعولين (ظن وأخواتها):

استند هذا الحكم - وهو أن أفعال القلوب متعدية إلى مفعول واحد، وليس إلى اثنين، وكذلك الحكم بأنه لا أفعال متعدية إلى ثلاثة مفاعيل - على الرائز الذي استعمله النحويون في الحكم على الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، وهو صلاحية وقوعه جواباً لسؤال يبدأ بـ "من؟"،

1- ينظر الجملة العربية ص 91-94.

2- الكتاب 39/1، وينظر الأصول في النحو 180/1، والإيضاح لأبي علي الفارسي ص 130.

3- الكتاب 41/1، وينظر الأصول في النحو 187/1، والإيضاح لأبي علي الفارسي ص 156.

4- المقتضب 95/3، وينظر الإيضاح لأبي علي الفارسي ص 130.

5- المقتضب 124/3، وينظر الأصول في النحو 172/1، واللمع لابن جني ص 46، والمفصل للزمخشري

ص 341.

يقول ابن يعيش: ((والتعدي: التجاوز، يقال: عدا طوره، أي: تجاوز حده، أي أن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره، وذلك المحل هو المفعول به، وهو الذي يحسن أن يقع في جواب بمن فعلت؟ فيقال: فعلت بفلان.))⁽¹⁾، ويقول ابن عصفور في حدّ المفعول به: ((المفعول به هو كل فضلة انتصبت عن تمام الكلام، يصلح وقوعها في جواب مَنْ قال: بأيّ شيء وقع الفعل؟ أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه))⁽²⁾، ويقول ناظر الجيش شارحاً قول ابن عصفور بالمثال: ((ومثال ما يصلح وقوعه في جواب مَنْ قال: بأيّ شيء وقع الفعل؟: ضربت زيداً، فزيد يصلح وقوعه في جواب من قال: بأيّ شيء وقع الضرب؟ ومثال ما لا يصلح لذلك؛ لكنه على طريقة ما يصلح ذلك فيه: ما ضربت زيداً؛ لأن زيداً لم يوقع به شيء؛ فلم يصلح جواباً، لكنه على طريقة ما يصلح ذلك فيه))⁽³⁾.

يتضح من هذه النصوص أن المفعول به لا بد أن يكون صالحاً للجواب عن هذا السؤال، وبناء على هذا الأمر المفصلي يمكننا إخضاع بعض الجمل لروايز تحديد المفاعيل، وهي جملٌ رؤوس أفعالها من أفعال القلوب، مثل:

1. "ظن، خال، حسب، رأى" زيد خالداً قائماً.

حيث المفعول الأول ينسجم مع رائر الاستفهام ويستجيب له:

1. أ. مَنْ "ظن، خال، حسب، رأى" زيد قائماً؟ والجواب: "خالداً".

بينما لا يمكن أن يستجيب المفعول الثاني لهذا الرائر، وتكون الجملة لاحنة:

1. ب. *مَنْ، ماذا "ظن، خال، حسب، رأى" زيد خالداً؟

((وهذا دليل قاطع على أن العنصر "قائماً" لا يمكن أن يكون مفعولاً ثانياً، ولا ينبغي

الانخداع بالوسم الإعرابي الذي يحمله هذا العنصر))⁽⁴⁾.

1- شرح المفصل، لابن يعيش 62/7، وينظر الأصول في النحو 171/1، التخمير في شرح المفصل 319/1.

2- المقرب ص125.

3- شرح التسهيل "تمهيد القواعد"، ناظر الجيش 1721/4.

4- الجملة العربية ص92.

وهذا الرأي ذكره الرضي، حيث نصَّ على أن هذه الأفعال متعدية إلى مفعول به، لا إلى مفعولين، يوضح ذلك قوله: ((وأفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد، وهو مضمون الجزء الثاني مضافاً إلى الأول، فالمعلوم فيه: علمت زيداً قائماً: قيام زيد، لكن نصبهما معاً لتعلقه بمضمونهما معاً))⁽¹⁾، وإن كان العمّاري قد وافق الرضي في عدم تعدي هذه الأفعال إلى مفعولين فإنه اعترض على تأويل الرضي: "خالداً قائم" بـ "قيام خالد" لأنه يرى أن الفعل يجب أن يقع على "خالد قائم" وليس على "قيام خالد" حيث يقول: ((وكان الأسترباذي من النحاة القلائل الذين تنبهوا إلى هذه المسألة، فقد لاحظ أن هذه الأفعال متعدية في الحقيقة إلى مفعول به واحد، ولكنه فسر المسألة بطريقة تختلف عن طريقتنا، فقد رأى أن أصل: "ظن، خال، حسب، رأى" زيد خالدماً قائماً، هو: "ظن، خال، حسب، رأى" زيد قيام خالد، هذا تفسير لا يعجبنا، فنحن نرى أن الفعل يجب أن يقع على: خالد قائم لا على: قيام خالد))⁽²⁾.

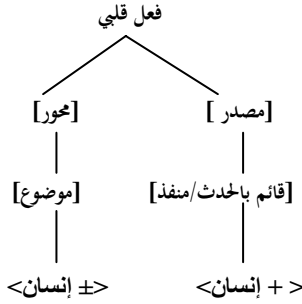
يبقى إشكال لساني آخر، يثيره بعض اللسانيين، مبني على تأويل الرضي المذكور سابقاً للجملة السابقة، وهو هل المفعولان بنية واحدة؟ وإذا كانا كذلك، فهل البنية كلها هي التي تأخذ الدور أو لا؟ وهذا الإشكال يندرج في إشكال آخر عام، وهو: هل الدور الدلالي الواحد يربط إلى الوظيفة الإعرابية الواحدة⁽³⁾.

ولمعالجة هذا الإشكال الأول ننظر في جملة من نحو: "ظن محمد خالدماً جاهلاً، لمعرفة الدور الذي يمكن أن يسند إلى كلا المفعولين، لقد عدّ الرضي مضمون المفعولين هو مفعول واحد، أي: "جهل خالد" فالظان هو "محمد" والمظنون هو "خالد"، و"محمد" هو المصدر أو القائم بالحدث، و"خالد" هو الهدف؛ لأنه المقصود بالظن، أو هو موضوع الظن، و"جاهلاً" هو محور الظن، وينتقي المصدر سمة <+إنسان> بينما ينتقي المحور سمة <±إنسان>، ويمكن أن نمثل لهذا النوع من الأفعال بالشكل الآتي:

1- شرح الرضي 301/1.

2- الجملة العربية ص 93.

3- ينظر خصائص الرأس الفعلي ص 230، 233.



يتبين من الترسمة إمكانية ارتباط الدور المحوري الدلالي الواحد (المحور) في هذا الصنف من الأفعال بوظيفتين إعرابيتين: "مفعول 1 + مفعول 2"؛ لافتقار هذا الصنف للمفعولين، وإمكانية تفرع دورين محوريين دلاليين (محور/ هدف) عن الدور المحوري الدلالي الواحد (المحور) الذي يقوم به المفعولان، حيث العلاقة الرابطة بين المفعولين هي العلاقة ذاتها بين المبتدأ والخبر⁽¹⁾، يقول ابن السراج: ((وإنما الفائدة في المفعول الثاني، كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر، لا في المبتدأ، فلما كانت هذه الأفعال إنما تدخل على المبتدأ والخبر، والفائدة في الخبر، والمفعول الأول هو الذي كان مبتدأ، والمفعول الثاني هو الذي كان الخبر بقي موضع الفائدة على حاله))⁽²⁾، ويقول ابن الأنباري: ((فإن قيل: فهل يجوز الاقتصار على أحد المفعولين؟ قيل: لا يجوز؛ لأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، وكما أن المبتدأ لا بد له من الخبر، والخبر لا بد له من المبتدأ، فكذلك لا بد لأحد المفعولين من الآخر))⁽³⁾.

5. 1. 3. التعددي إلى ثلاثة مفاعيل:

ذكرت في الجزئية السابقة أن بعض اللسانيين أنكر وجود أفعال متعددة إلى ثلاثة مفاعيل، وأضيف هنا أنه قد عدّ هذه الأفعال منقولة، يقول العمّاري: ((وما يثير الانتباه أنهم -يقصد

1- ينظر خصائص الرأس الفعلي ص 231-233.

2- الأصول في النحو 180/1.

3- أسرار العربية ص 160، وينظر كتاب المقتصد 499/1، واللمع لابن جني ص 46، واللباب للعكبري 247/1، 248.

النحويين - لم يعثروا لهذا النوع من الأفعال ما يوازيه من الأفعال العادية، وقد اعتذروا عن ذلك بأن لاحظوا أن "أعلم" وأخواته منقولة عن "علم" وأخواته⁽¹⁾.

ويقصد الكاتب بقوله: ((أفعال عادية)) أي مجردة، ويقصد بقوله: ((منقولة عن "علم" وأخواته)) أي مزيدة باللواصق، وللوقوف على حقيقة هذا الحكم أستعرض هذه الأفعال الناصبة لثلاثة مفاعيل، وهي كما ذكرها النحاة:

علم ← أعلم.

نبأ ← أنبأ أو ← نبأ.

خبر ← أخبر أو ← خبر.

رأى ← أرى.

حدث ← حدث⁽²⁾

هذه أفعال كلها اتصلت بها اللواصق، وبسببها صارت عاملة هذا العمل، أي نصب ثلاثة مفاعيل، يقول أبو علي الفارسي: ((باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، هذا الباب منقول بالهمزة أو بتضعيف العين، في الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، فلما نقلته بالهمزة أو بالتضعيف صار الفاعل مفعولاً أول، فتعدى الفعل إلى ثلاثة مفعولين...))⁽³⁾، ويقول ابن الأنباري: ((وضرب يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، كقولك: أعلم الله زيداً عمراً خيراً الناس، ونبأ الله عمراً بشراً كريماً، وهذا الضرب منقول بالهمزة والتضعيف))⁽⁴⁾.

كما أن هذه الأفعال في الحقيقة ليست متعدية إلى ثلاثة مفاعيل، وهذا الرأي قال به بعض القدماء من النحويين، منهم: الرضي، حيث يقول: ((وباب أعلمتك زيداً قائماً، في

1- الجملة العربية ص 93، 94.

2- ينظر هذه الأفعال في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 278/1، 279، وشرح ابن عقيل 452/1، 454، وجمع الهوامع 248/2، 252، وشرح الأشموني 80/2، 82.

3- كتاب الإيضاح ص 156، وينظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح 621/1.

4- أسرار العربية ص 86، وينظر التخمير في شرح المفصل 263/3، 264.

الحقيقة متعدٍ إلى مفعولين، فإنَّ "المُعَلَّم" هو المخاطب و"قيام زيد" هو المعلوم، كما قلنا في كسوت وأعطيت، فنصب الثاني والثالث، لكونهما معاً متضمنين لمفعوله الثاني، كما قلنا في علمت ((¹)، والسيوطي الذي يقول: ((وقيل يمتنع الاتساع مع المتعدي إلى اثنين أيضاً؛ لأنه ليس له أصل يشبه به؛ إذ لا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحق الأصل، والحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع))⁽²⁾.

وقد أخضع الباحث بعض الجمل التي رؤوس أفعالها من هذه الأفعال لروايز تحديد المفاعيل، بناء على النصوص التي نقلتها عن بعضهم في الفقرة السابقة، وتفيد أن المفعول به يكون جواباً لسؤال يبدأ بـ"مَنْ"، مثل: "أعلم، أرى، أخبر، نبأ" زيدٌ خالدًا علياً قائماً؟

حيث يمكن لنا أن نستفهم عن المفعول الأول، باستخدام رايِز الاستفهام: مَنْ "أعلم، أرى، أخبر، نبأ" زيدٌ علياً قائماً؟ ويكون الجواب "خالدًا"، بينما يصعب الاستفهام عن المفعول الثاني، ويستحيل الاستفهام عن الثالث باستخدام الرايِز نفسه، ووصل الباحث إلى أن أصل الجملة: "أعلم، أرى، أخبر، نبأ" زيدٌ خالدًا أنَّ علياً قائمٌ⁽³⁾، وهذا التأويل يبيِّن أنَّ هذه الأفعال متعدية إلى مفعولين، الثاني منهما جملة مصدرية بأنَّ، وقد ذكر الرضي أن أصل الجملة هو: "أعلم، أرى، أخبر، نبأ" زيدٌ خالدًا قيام علي⁽⁴⁾، وذهب في موضع آخر إلى أن الأصل هو: "أعلم، أرى، أخبر، نبأ" زيدٌ خالدًا أن علياً قائم⁽⁵⁾، كما فعل في باب "ظن" - وقد سبق ذكره في الفقرة السابقة- وقد رفض الباحث التقدير الأول؛ ((لأنه يُوقَع الفعل على قيام علي، والأصل أن يقع على: علي قائم))⁽⁶⁾.

1- شرح كافية ابن الحاجب للرضي 302/1.

2- همع الموامع 169/3.

3- ينظر الجملة العربية ص 94.

4- ينظر شرح كافية ابن الحاجب 146/4.

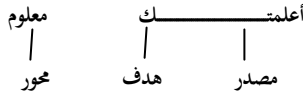
5- ينظر المصدر السابق 146/4.

6- الجملة العربية ص 95.

وأنا أرى أن الرضي يرى أن أصل الجملة هو: "أعلم، أرى، أخبر، نبأ" زيداً خالداً أن علياً قائم، وهو أصل للتقدير: (أعلم، أرى، أخبر، نبأ) زيداً خالداً قيام علي؛ لأن هذا الأخير مبني على الأول؛ ذلك أن عملية السبك لا بد أن تحتوي على (أن).

يبقى مشكل آخر يثيره بعض اللسانيين⁽¹⁾، وهو المشكل نفسه الذي ذكرته في الجزئية السابقة، وهو هل الدور المحوري الدلالي الواحد يُسند إلى الوظيفة الإعرابية الواحدة أو إلى المفعولين؟ وأي المفعولين اللذين يختصان بهذا الدور؟ لأن المفاعيل ثلاثة، وهذا المشكل يطرح مشكلاً آخر، وهو ((هل يمكن للوظيفة الإعرابية الواحدة ألا تقابل الدور المحوري الدلالي وبالعكس))⁽²⁾؟

هذا الصنف من الرؤوس الفعلية يطلب أربعة حدود موضوعات، يقوم الحد الأول بدور المصدر في جملة من نحو: أعلمتك زيداً قائماً، وينتقي سمة <+ إنسان>، وهو المتكلم وهو المُعَلِّم، بينما يقوم الحد الثاني بدور الهدف، وهو المفعول الأول: "الكاف"، وينتقي - أيضاً - سمة: <+ إنسان>، وهو المعلم، ويقوم الحد الثالث بدور المحور، وينتقي سمة <± إنسان>، وهما المفعولان الثاني والثالث، وهو المعلم، ويمكن أن أمثل بالشكل الآتي:



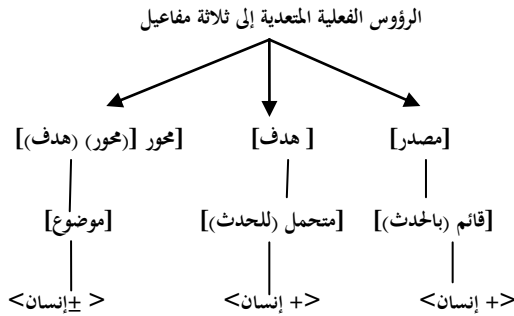
يتضح أنه لا فرق بين الرؤوس الفعلية التعددية لمفعولين والرؤوس الفعلية التعددية إلى ثلاثة، حيث المُعَلِّم "المتكلم" والمعلوم "قيام زيد" واحد فيهما، فهما يقومان بالدور المحوري الدلالي نفسه [المصدر، المحور] غير أن السابقة "همزة النقل" في أعلم اقتضت حداً آخر، وهو [الهدف] ويتأتى من هذا أنه يمكن ربط الدور المحوري الدلالي الواحد بأكثر من وظيفة إعرابية

1- ينظر خصائص الرأس الفعلي ص 234.

2- المصدر السابق ص 234.

بشرط تحقق الترابط المعنوي بين العنصرين اللذين يكونان مُكوّنًا واحدًا، وهذا الترابط متحقق في هذا النوع من الرؤوس الفعلية، فهما المبتدأ والخبر قبل دخول الرأس الفعلي⁽¹⁾.

كما أريد أن أضيف أن هذا الصنف من الرؤوس المتعددية إلى ثلاثة مفاعيل -الذي ترابط فيه العنصران "المبتدأ والخبر" قبل دخول الرأس الفعلي - يمكن أن تمثل العلاقة فيه بين هذين العنصرين، وقيامهما بأدوار في مستوى آخر متفرع عن المستوى الأصلي المتمظهر في الترسيم السابقة كما في الشكل الآتي⁽²⁾:



نتائج البحث:

أستطيع القول إنني بعد هذه الجولة بين بعض الكتب النحوية والصرفية القديمة، وبعض الكتب اللسانية الحديثة التي تناولت مسائل التعددية وصلت إلى النتائج الآتية:

• أنّ التعدي والتعددية مصطلحان نحويان أصيلان، ولا فرق بينها كما فعل بعض اللسانيين.

• أنّ الفعل المتعدي واللازم يشتركان في التعدي، كما نصّ على ذلك بعض النحاة، وهذا الاشتراك يكون في التعدي إلى المفاعيل الأربعة، وهي: "المصدر، وظرف المكان، وظرف الزمان، والحال".

1- ينظر خصائص الرأس الفعلي ص 235، 236.

2- ينظر المصدر السابق ص 236.

- أن المعايير التي وضعها النحويون للتفريق بين المتعدي واللازم هي معايير قاصرة، يجب إعادة النظر فيها ودراستها دراسة علمية خاضعة للروايات التي قال بها النحويون أنفسهم.
- أن النحويين لم يعتمدوا المعيار الصيغي فحسب، بل اعتمدوا المعيار الدلالي - أيضاً - غير أنهم ركزوا في حل دراستهم لظاهرة التعددي واللزوم على الجانب الصيغي الصرفي، والجانب التركيبي "القواعدي" أي من حيث عدد الموضوعات التي يقتضيها الرأس الفعلي، بناء على معيار الاكتفاء والتجاوز، الذي ترتب عليه التقسيم الثلاثي للتعدي.
- أن الجانب الصرفي الصيغي - كما يقول اللسانيون - يعيد إلى لغتنا شأنها إذا أجدنا التعامل معه، لأنه السبيل الوحيد إلى التنميط والسبك والتعريب والإدخال والنقل، الذي صار اليوم مطلباً ملحاً في كثير من اللغات الحية اليوم، كما في الإنجليزية.
- أن ربط التركيب بالدلالة والصرف أمر ضروري للوصول إلى نتائج مهمة لإعادة غرلة الكثير من القواعد النحوية والصرفية التي وضعها النحويون وفحصها، وهذا ما حاولت التركيز عليه، وبخاصة ربط الدلالة بالتركيب.
- أنه ليس في لغتنا العربية أفعال متعدية إلى مفعولين، ولا أفعال متعدية إلى ثلاثة مفاعيل، وهو رأي قديم جديد، أظهرته الروايات التي نادى بها النحويون لمعرفة المفعول به، وإن باب التعددية واللزوم ينقصه الكثير من الأبحاث اللسانية، وبخاصة في بلادنا.
- أن علينا - نحن المهتمين باللغة العربية - الاضطلاع بمسؤوليتنا تجاه هذه اللغة العظيمة، وذلك بالتواصل مع اللسانيين العرب - على الأقل - للوقوف على أبحاثهم اللسانية المبتكرة، وأخذ المفيد والمناسب لفهمنا.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، مصحف المدينة.
- 1- آليات توليد المصطلح، وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، خالد اليعبودي، منشورات: ما بعد الحداثة، فاس، الطبعة الأولى، 2006م.
 - 2- أسرار العربية، أبو بكر أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، "د. ط، ت".
 - 3- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1988م.
 - 4- الإيضاح، أبو علي الحسن بن أحمد، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، 1996م.
 - 5- الجملة العربية "دراسة لسانية" عبد العزيز العماري، مطبعة آلفو - برانت، فاس، الطبعة الأولى، 2004م.
 - 6- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ضبط وتصحيح: يوسف البقاعي، دار الفكر، "د.ط"، 2008م.
 - 7- حاشية الصّبان على شرح الأشموني، مكتبة الإيمان، "د. ط، ت".
 - 8- الحدود في علم النحو، أبو الحسن بن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، مطبوع مع رسالتين، هما: تمام فصيح الكلام لابن فارس، وكتاب منازل الحروف للرماني، تحقيق: مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، 1969م، "د. ط".
 - 9- خصائص الرأس الفعلي وظواهر من انتظام المعجم، سرور اللحياني، منشورات: كلية الآداب والفنون والإنسانيات، مّتّوبة، الطبعة الأولى، 2010م.
 - 10- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: التنجني، دار الكتاب العربي، بيروت، 1415هـ، 1995م، "د. ط".

- 11- الزمن في اللغة العربية، بنياته التركيبية والدلالية، محمد الملاخ، دار الأمان، الطبعة الأولى، 2009م.
- 12- سمات الفعل وطرق بنائها "عن بعض مظاهر الاشتقاق في الفعل" سعاد الصغير، إشراف: عبد القادر الفاسي الفهري: منشورات: معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، مايو 2004م.
- 13- شرح الأشموني، لألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، "د. ط، ت".
- 14- شرح الأتمودج في النحو، جمال الدين الأردبيلي، تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، 1990م، "د. ط".
- 15- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، "د. ط، ت".
- 16- شرح التسهيل، المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007م.
- 17- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: فؤاز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.
- 18- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، مع شرح شواهد لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م، "د. ط".
- 19- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.
- 20- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م.
- 21- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، "د. ط، ت".

- 22- كتاب سيويوه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجليل بيروت، الطبعة الأولى، "د. ط".
- 23- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، 1982م، "د. ط".
- 24- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1995م.
- 25- لسان العرب المحيط، ابن منظور، أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة: يوسف خياط، دار الجليل، بيروت، ودار لسان العرب، بيروت، 1988م، "د. ط".
- 26- اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، عبد القادر الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، الطبعة الرابعة، 2000م.
- 27- اللع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، 1988م، "د. ط".
- 28- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، تحتوي المجموعة على: متن الشافية وشرحها للجاربردي، وحاشية الجاربردي، لابن جماعة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1984م.
- 29- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلي، القاهرة، 1999م، "د. ط".
- 30- مدخل إلى الدلالة الحديثة، عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2000م.
- 31- المصطلحات التركيبية والدلالية في النحو التوليدي، أطروحة دكتوراة، صالح أحمد صافار، جامعة محمد الخامس، المغرب 2011م.
- 32- المعجم العربي العصري وإشكالاته، أحمد بريسول، وكنتة بن عمر، جامعة محمد الخامس - السويسي، منشورات: معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، يونيو 2007م.

- 33- المعجم العربي المولد "إنشاء قاعدة معجمية عربية مولدة" إشراف: عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات: معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، يناير 2002م.
- 34- المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، عبد القادر الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1999م.
- 35- معجم المصطلحات اللغوية، إنجليزي، عربي، رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م.
- 36- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999م.
- 37- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات "إنجليزي- فرنسي- عربي" المنظمة العربية للتربية والثقافة، مكتب تنسيق التعريب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2002م.
- 38- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر. ومحمد النجار، دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية، "د.ط،ت".
- 39- المعجمّة والتوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية، عبد القادر الفهري، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1997م.
- 40- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، 1985م.
- 41- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدرالدين أبي فراس النعساني الحلبي، تحقيق: علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.
- 42- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبدالحالقي عزيمة، عالم الكتب، بيروت، "د. ط، ت".

- 43- المقرَّب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني بغداد، "د.ط،ت".
- 44- المنصف، شرح أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف، لأبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، 1954م.
- 45- نظرية النحو الوظيفي، الأسس والمناهج والمفاهيم، محمد مليطان، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 2014م.
- 46- النظرية النحوية، جيفري بول، ترجمة: مرتضى جواد باقر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2009م.
- 47- نوادير الأصول في أحاديث الرسول -صلى الله عليه وسلم- محمد بن علي بن الحسن أبو عبد الله الحكيم الترمذي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.
- 48- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1987م.